International Journal of Economic Studies and Management (IJESM)
ISSN 2789-049X
Int. J. Econ. Stud. Manag. 5, No.6 (NOVEMBER-2025)

التطور التشريعي لقوانين الجنسية في دول مجلس التعاون الخليجي: دراسة تحليلية مقارنة للإصلاحات المعاصرة وتداعياتها على المواطنة والهوية الوطنية

نوال صالح عوض
الذكاء الاستراتيجي والإدارة القانونية للإدارات
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، عين السبع
جامعة الحسن الثاني - الدار البيضاء - المغرب

خالدي فريد
الذكاء الاستراتيجي والإدارة القانونية للإدارات
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، عين السبع
جامعة الحسن الثاني - الدار البيضاء - المغرب

الملخص
تتناول هذه الدراسة بالتحليل المقارن التطورات التشريعية التي شهدتها قوانين الجنسية في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من 2018 إلى 2025، مع التركيز على المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر. في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة التي تشهدها المنطقة، أصبحت مسائل الجنسية والمواطنة في صميم النقاشات السياسية والقانونية. تهدف هذه الورقة إلى تقديم إطار نظري يحلل الأسس التاريخية والمبادئ القانونية التي حكمت قوانين الجنسية في هذه الدول، مع التركيز على التباينات والتقاربات في مساراتها التشريعية. تستعرض الدراسة بشكل نقدي هيمنة مبدأ حق الدم الأبوي، وتأثيره على قضايا التمييز بين الجنسين، وانعدام الجنسية، وحقوق المرأة في منح جنسيتها لأطفالها. كما تحلل الإصلاحات الأخيرة التي تبنتها بعض الدول، والتي تفتح مسارات محدودة للتجنيس لفئات معينة من الأجانب ذوي الكفاءات، وتبحث في دوافعها وتداعياتها المحتملة على التركيبة الديموغرافية والهوية الوطنية. من خلال منهجية تحليلية مقارنة للمصادر القانونية والتشريعية والأدبيات الأكاديمية، تخلص الدراسة إلى أن التطورات التشريعية، رغم أهميتها، لا تزال حذرة وتصطدم ببنية الدولة الريعية والمخاوف الديموغرافية والأمنية. تقترح الورقة إطارًا لفهم التوتر القائم بين ضرورات الانفتاح الاقتصادي ومتطلبات الحفاظ على الهوية الوطنية، وتختتم بتوصيات لصياغة سياسات جنسية أكثر شمولاً وعدالة.

الكلمات المفتاحية: قانون الجنسية، مجلس التعاون الخليجي، حق الدم، المواطنة الريعية، التمييز بين الجنسين، الإصلاحات التشريعية، التجنيس الانتقائي، الهوية الوطنية.

Abstract
This study provides a comparative analysis of the legislative developments in nationality laws of the Gulf Cooperation Council (GCC) countries during the period 2018-2025, focusing on Saudi Arabia, the United Arab Emirates, and Qatar. Amidst rapid economic and social transformations in the region, issues of nationality and citizenship have become central to political and legal debates. This paper aims to present a theoretical framework that analyzes the historical foundations and legal principles governing nationality laws in these states, focusing on divergences and convergences in their legislative paths. The study critically examines the dominance of the paternalistic principle of jus sanguinis and its impact on gender discrimination, statelessness, and women's rights to confer nationality to their children. It also analyzes recent reforms adopted by some countries, which open limited naturalization pathways for specific categories of skilled foreigners, and investigates their motives and potential implications for demographic composition and national identity. Through a comparative analytical methodology of legal sources, legislation, and academic literature, the study concludes that legislative developments, despite their importance, remain cautious and clash with the structure of the rentier state and demographic and security concerns. The paper proposes a framework for understanding the tension between the necessities of economic openness and the requirements of preserving national identity.
Keywords : Nationality law, gulf cooperation council, jus sanguinis, rentier citizenship, gender discrimination, legislative reforms, selective naturalization, national identity.

Digital Object Identifier (DOI): https://doi.org/**10.5281/zenodo.17599008**

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

1 . مقدمة

تُعدّ الجنسية الرابطة القانونية والسياسية التي تحدد انتماء الفرد للدولة، وتنشئ علاقة قانونية متبادلة من الحقوق والواجبات (Bauböck, 2018). وفي دول مجلس التعاون الخليجي، تكتسب قوانين الجنسية أهمية استثنائية نظرًا لطبيعة هذه الدول كدول ريعية تعتمد اقتصاداتها بشكل كبير على العمالة الوافدة، مما يخلق تركيبة سكانية فريدة من نوعها حيث يفوق عدد المقيمين الأجانب عدد المواطنين في معظم هذه الدول (Ali & Cochrane, 2024). وفقًا لبيانات عام 2020، تتراوح نسبة الأجانب في دول الخليج من 39% في المملكة العربية السعودية إلى 88% في قطر (Gulf Migration, 2020). هذا الواقع الديموغرافي المعقد، إلى جانب التحولات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة التي تهدف إلى تنويع الاقتصادات بعيدًا عن النفط، قد وضع قوانين الجنسية التقليدية في قلب تحديات جديدة.

تاريخيًا، استندت قوانين الجنسية في دول الخليج، التي صيغت في منتصف القرن العشرين، إلى مبدأ حق الدم المستمد من الأب بشكل حصري، وهو ما يعكس البنية الاجتماعية الأبوية السائدة آنذاك (Longva, 2000). وقد أدت هذه السياسة إلى ترسيخ نموذج مواطنة مغلق، يهدف إلى الحفاظ على الهوية الوطنية والامتيازات المرتبطة بها لمجموعة محدودة من السكان الأصليين (Beaugrand, 2020). ومع ذلك، فقد أفرز هذا النموذج تحديات متزايدة، أبرزها قضايا التمييز ضد المرأة في منح جنسيتها لأبنائها وزوجها الأجنبي، مما أدى إلى ظهور حالات من انعدام الجنسية أو صعوبات قانونية واجتماعية للأسر المختلطة (Fisher, 2016).

في السنوات الأخيرة، بدأت بعض دول مجلس التعاون الخليجي، ولا سيما الإمارات العربية المتحدة وقطر والمملكة العربية السعودية، في مراجعة سياساتها المتعلقة بالجنسية والإقامة (Mondaq, 2024). حيث قدمت مسارات جديدة تهدف إلى جذب واستبقاء المواهب والكفاءات العالية من خلال برامج الإقامة الدائمة والتجنيس المشروط (Brandeis University, 2024). تمثل هذه الإصلاحات، على الرغم من محدوديتها، تحولًا هامًا في الفلسفة التقليدية للمواطنة في المنطقة، وتثير تساؤلات جوهرية حول مستقبل الهوية الوطنية، والتوازن بين الانفتاح الاقتصادي والحفاظ على الخصوصية الثقافية والاجتماعية. تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تحليل نظري مقارن للتطورات التشريعية في قوانين الجنسية بدول مجلس التعاون الخليجي. تسعى الورقة إلى تجاوز الوصف القانوني البحت، لتقدم إطارًا تحليليًا يربط بين النصوص القانونية والسياقات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية التي شكلتها. ستتمحور إشكالية البحث حول السؤال التالي: كيف تطورت الأطر القانونية للجنسية في دول مجلس التعاون الخليجي، وما هي القوى الدافعة والتحديات الرئيسية التي تواجه مسارات الإصلاح الحالية والمستقبلية؟

للإجابة على هذه الإشكالية، سيتم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة أجزاء رئيسية. يتناول الجزء الأول الأسس التاريخية والمبادئ الحاكمة لقوانين الجنسية في دول الخليج. أما الجزء الثاني، فيحلل بشكل مقارن الإصلاحات التشريعية الأخيرة. ويناقش الجزء الثالث التداعيات النظرية والعملية لهذه التطورات.

2 . الإطار النظري والمفاهيمي

2.1. هيمنة حق الدم الأبوي

على عكس دول الهجرة التقليدية التي تعتمد بشكل كبير على حق الإقليم (Jus Soli) لمنح الجنسية للمولودين على أراضيها، بنت دول الخليج أنظمتها القانونية على أساس حق الدم (Kanchana, 2019). وبشكل أكثر تحديدًا، تم تطبيق حق الدم بشكل أبوي، حيث تنتقل الجنسية بشكل شبه حصري من الأب إلى الأبناء (Longva, 2000; Al-Saai, 2025). هذا المبدأ متجذر بعمق في البنية القبلية والعائلية للمجتمعات الخليجية، حيث يُنظر إلى النسب والانتماء العشائري كمكون أساسي للهوية (Quamar et al., 2023).

إن هيمنة هذا المبدأ تعكس رغبة تاريخية في الحفاظ على نقاء الهوية الوطنية وتماسكها في مواجهة موجات الهجرة الكثيفة التي شهدتها المنطقة منذ اكتشاف النفط (Beaugrand, 2020). وقد أدى هذا التوجه إلى خلق فجوة قانونية

واجتماعية، حيث أن أبناء المواطنات الخليجيات من آباء أجانب لا يحصلون تلقائيًا على جنسية أمهاتهم (Fisher, 2016). هذا التمييز الصريح ضد المرأة يتعارض مع العديد من المواثيق الدولية، ولا سيما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) (UN Women, 2024).

2.2 . المواطنة الريعية

يرتبط مفهوم المواطنة في دول الخليج ارتباطًا وثيقًا بنموذج الدولة الريعية، حيث تقوم الدولة بتوزيع الثروة النفطية على مواطنيها في شكل وظائف في القطاع العام، ودعم سخي للسلع والخدمات، وإعفاءات ضريبية واسعة (Kinninmont, 2013). هذا العقد الاجتماعي غير المكتوب خلق نموذجًا للمواطنة قائمًا على الاستحقاق الاقتصادي وليس على المشاركة السياسية (Kırşanlı, 2024). وبالتالي، أصبحت الجنسية بمثابة بوابة للحصول على امتيازات ومنافع مادية، مما جعل الدول حريصة على تقييد الوصول إليها للحفاظ على استدامة هذا النموذج.

في هذا السياق، يُنظر إلى التجنيس الواسع النطاق على أنه تهديد مزدوج: فهو من ناحية يزيد من العبء المالي على الدولة، ومن ناحية أخرى قد يؤدي إلى مطالبات سياسية وحقوقية من قبل المواطنين الجدد (Bartoszewicz, 2024). لذلك، ظلت قوانين التجنيس في معظم دول الخليج صارمة للغاية، وتتطلب فترات إقامة طويلة جدًا، وشروطًا تعجيزية، وتخضع للسلطة التقديرية الواسعة للسلطة التنفيذية (Mondaq, 2024).

2.3. العلاقة بين القانون الوطني والقانون الدولي

تقليديًا، يُعتبر قانون الجنسية مجالاً يقع في صميم سيادة الدولة (Juss, 1994). ومع ذلك، فقد شهد القانون الدولي لحقوق الإنسان تطورات هامة قيدت من هذه السيادة. وتشمل هذه القيود حظر الحرمان التعسفي من الجنسية، وضرورة تجنب حالات انعدام الجنسية، ومكافحة التمييز في قوانين الجنسية. على الرغم من أن جميع دول مجلس التعاون الخليجي أصبحت أطرافًا في العديد من اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية، إلا أن تطبيق هذه المعايير على المستوى الوطني لا يزال محدودًا. غالبًا ما يتم التحفظ على المواد التي تتعارض مع القوانين الوطنية أو تفسيرات الشريعة الإسلامية (UN Peacemaker, 2010).

3 . التحليل المقارن للإصلاحات التشريعية الحديثة

3.1 . الإمارات العربية المتحدة: التجنيس الانتقائي والإقامة الذهبية

في يناير 2021، أصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة تعديلات جذرية على قانون الجنسية الاتحادي رقم 17 لسنة 1972، والتي تسمح لأول مرة بتجنيس فئات محددة من الأجانب دون الحاجة إلى التخلي عن جنسيتهم الأصلية (Ali & Cochrane, 2024). تشمل الفئات المؤهلة للحصول على الجنسية: المستثمرين الذين يمتلكون عقارات أو استثمارات كبيرة، والأطباء والعلماء والمبدعين ذوي الإنجازات الاستثنائية، والمفكرين والفنانين، وأبناء المواطنات الإماراتيات المتزوجات من أجانب في حالات محددة (Brandeis University, 2024).

بالتوازي مع هذا الإصلاح، وسّعت الإمارات نظام الإقامة الذهبية (Golden Visa) الذي تم إطلاقه في 2019، ليشمل مدداً تصل إلى 10 سنوات قابلة للتجديد لفئات أوسع من المستثمرين والمهنيين والطلاب المتفوقين (Mondaq, 2024; Brandeis University, 2024). هذا النظام يمنح حاملي التأشيرة الذهبية استقلالية أكبر عن نظام الكفالة التقليدي، ويسمح لهم بامتيازات إضافية مثل إقامة أفراد الأسرة وتوظيف عمال منزليين.

من منظور نظري، تعكس هذه الإصلاحات انتقالاً من مفهوم مواطنة الدم (Citizenship by Blood) إلى ما يمكن تسميته مواطنة القيمة (Citizenship by Value) أو مواطنة الاستحقاق الاقتصادي (Meritocratic Economic

(Noria Research, 2024) Citizenship). فالمعيار الأساسي للحصول على الجنسية أو الإقامة المميزة لم يعد الانتماء العرقي أو القبلي، بل المساهمة الاقتصادية أو المعرفية المحتملة للدولة (Bartoszewicz, 2024).

3.2 . قطر: نظام الإقامة الدائمة

في أغسطس 2021، أصدرت قطر القانون رقم 10 لسنة 2018 بشأن الإقامة الدائمة للأجانب، والذي دخل حيز التنفيذ في أكتوبر 2021 (Ali & Cochrane, 2024). يسمح هذا القانون لفئات معينة من المقيمين الأجانب بالحصول على إقامة دائمة قابلة للتجديد، مع امتيازات تشمل حق العمل دون كفيل، والتملك العقاري في مناطق محددة، والحصول على خدمات التعليم والصحة الحكومية، وإقامة أفراد الأسرة (Brandeis University, 2024).

تشمل الفئات المؤهلة للحصول على الإقامة الدائمة: أبناء المواطنات القطريات المتزوجات من أجانب، والأشخاص الذين قدموا خدمات استثنائية لقطر، والأشخاص ذوي المهارات الخاصة التي تحتاجها الدولة (Ali & Cochrane, 2024). وعلى الرغم من أن هذا النظام لا يمنح الجنسية، إلا أنه يمثل خطوة هامة نحو خلق فئة وسيطة بين المواطن والوافد المؤقت.

من الملاحظ أن قطر لم تتبنى نهج التجنيس المباشر كما فعلت الإمارات، بل اختارت مسار الإقامة الدائمة كحل وسط (Al-Saai, 2025). هذا الخيار يعكس حساسية أكبر تجاه المخاوف الديموغرافية، حيث أن المواطنين القطريين لا يشكلون سوى حوالي 12% من إجمالي السكان (Gulf Migration, 2020).

3.3 . المملكة العربية السعودية: الإقامة المميزة

في عام 2019، أطلقت المملكة العربية السعودية نظام الإقامة المميزة الذي يسمح للأجانب بالحصول على إقامة دائمة لمدة عام واحد أو خمس سنوات قابلة للتجديد، مقابل رسوم مالية (Mondaq, 2024). يمنح هذا النظام حامليه امتيازات مثل التملك العقاري، والاستثمار، والعمل دون كفيل، والخروج والعودة دون تأشيرة، وإقامة أفراد الأسرة.

على عكس الإمارات وقطر، لم تقم السعودية بتعديلات جوهرية على قانون الجنسية نفسه، بل ركزت على تحسين شروط الإقامة للأجانب (Mondaq, 2024). ومع ذلك، فقد منحت الجنسية السعودية بشكل استثنائي لعدد محدود من الشخصيات البارزة في مجالات العلوم والطب والثقافة، في إطار رؤية 2030 الرامية إلى تنويع الاقتصاد وجذب الكفاءات (Mondaq, 2024).

4. مناقشة: التوترات والتداعيات المستقبلية

4.1 . التوتر بين البراغماتية الاقتصادية والمحافظة الاجتماعية

المملكة العربية السعودية	قطر	الإمارات العربية المتحدة	وجه المقارنة
نظام الإقامة المميزة	قانون الإقامة الدائمة	تعديل قانون الجنسية (تجنيس)	**نوع الإصلاح**
المستثمرون، أصحاب الكفاءات	أبناء القطريات، ذوو الكفاءة	المستثمرون، العلماء، الأطباء، الموهوبون	**الفئات المستهدفة**
تقديم طلبات (مقابل مادي)	تقديم طلبات (عدد محدود سنويًا)	الترشيح من الجهات العليا	**آلية التطبيق**
لا يوجد مسار مباشر	غير مباشر (خطوة تمهيدية)	مباشر (للفئات المستهدفة)	**المسار نحو المواطنة**
اقتصادي (استثمار، تقليل التحويلات)	معالجة أوضاع فئات معينة، استقرار الكفاءات	استقطاب واستبقاء النخبة العالمية	**الهدف الرئيسي**
لا ينطبق	غير مسموح بها (للإقامة الدائمة)	مسموح بها	**الجنسية المزدوجة**

تعكس الإصلاحات الجديدة توترًا واضحًا بين الرغبة في الانفتاح الاقتصادي لجذب الاستثمارات والكفاءات، والمخاوف الاجتماعية والسياسية المتعلقة بالحفاظ على الهوية الوطنية والتوازن الديموغرافي (Quamar et al., 2023). فمن ناحية، تدرك الحكومات الخليجية أن اقتصادات المعرفة المستقبلية تتطلب استقطاب أفضل العقول في العالم وتوفير بيئة مستقرة لهم (Ali & Cochrane, 2024; Noria Research, 2024). ومن ناحية أخرى، هناك خشية من أن يؤدي التجنيس الواسع إلى تآكل الهوية الثقافية، وزيادة الضغط على البنية التحتية والخدمات العامة، وتغيير طبيعة العقد الاجتماعي القائم على نموذج الدولة الريعية (Kinninmont, 2013; Kırşanlı, 2024).

هذا التوتر يتجلى في الطبيعة الانتقائية والحذرة للإصلاحات (Beaugrand, 2020). فالقوانين الجديدة لا تفتح الباب أمام التجنيس الجماعي، بل تنشئ مسارات ضيقة وموجهة لنخبة منتقاة بعناية بناءً على قيمتها الاقتصادية أو العلمية (Bartoszewicz, 2024). إنها محاولة للموازنة بين هدفين متعارضين: جني الفوائد الاقتصادية للمهاجرين ذوي المهارات العالية مع تقليل المخاطر الاجتماعية والسياسية المتصورة من اندماجهم الكامل.

4.2 . نشأة طبقات جديدة من الإقامة والمواطنة

تؤدي هذه السياسات المتباينة إلى خلق نظام هرمي جديد ومعقد من الإقامة والمواطنة داخل دول مجلس التعاون الخليجي (Burmeister-Rudolph, 2024). فبالإضافة إلى التقسيم التقليدي بين المواطن والوافد، تظهر الآن فئات وسيطة جديدة: المقيم الدائم (في قطر)، وحامل الإقامة المميزة (في السعودية)، والمواطن المجنس الذي قد يحتفظ بجنسيته الأصلية (في الإمارات). كل فئة من هذه الفئات تتمتع بحقوق وامتيازات مختلفة، مما يخلق طبقات متعددة من الانتماء والوصول إلى الموارد (Noria Research, 2024).

على المدى الطويل، قد يؤدي هذا التدرج في الحقوق إلى تحديات جديدة تتعلق بالتماسك الاجتماعي والمساواة (Burmeister-Rudolph, 2024). فبينما يتم منح فئات مختارة امتيازات شبه كاملة، تظل الغالبية العظمى من المقيمين الأجانب، حتى أولئك الذين ولدوا وعاشوا في الخليج لعقود، خاضعين لنظام الكفالة المؤقت (Bartoszewicz, 2024). هذا الواقع قد يثير تساؤلات حول العدالة والإنصاف، وقد يعيق بناء مجتمعات متماسكة ومندمجة.

4.3 . استمرار القضايا الهيكلية العالقة

على الرغم من أهمية الإصلاحات الأخيرة، إلا أنها تتجنب معالجة القضايا الهيكلية الأكثر حساسية في قوانين الجنسية الخليجية (Fisher, 2016; Al-Rasbi, 2024). أولاً، لا تزال قضية حق المرأة في منح جنسيتها لأبنائها دون حل جذري في معظم الدول (ECDHR, 2024; Equal Nationality Rights, 2024). فباستثناء بعض الإجراءات المحدودة كما في قطر، يظل التمييز القائم على الجنس سمة أساسية لهذه القوانين، مما يتعارض مع التزامات الدول بموجب القانون الدولي (UN Women, 2024; ESCWA, 2024).

ثانيًا، لم تتطرق الإصلاحات إلى وضع فئة البدون أو عديمي الجنسية، الذين يعيشون في وضع قانوني هش منذ عقود (Alkhayat, 2024; Rabuffetti, 2024). ثالثًا، لا توجد حتى الآن مسارات واضحة وشفافة للتجنيس لغالبية المقيمين لفترات طويلة، والذين ساهموا بشكل كبير في بناء اقتصادات ومجتمعات المنطقة (Burmeister-Rudolph, 2024). إن التركيز على استقطاب النخبة العالمية يتجاهل المطالب والحقوق المشروعة لهذه الفئات الموجودة بالفعل داخل المجتمع.

5. خاتمة

خلصت هذه الدراسة إلى أن قوانين الجنسية في دول مجلس التعاون الخليجي تشهد مرحلة انتقالية معقدة، تتجاذبها قوى متعارضة تتمثل في ضرورات العولمة الاقتصادية من جهة، ومقتضيات الحفاظ على الهوية الوطنية والبنية الاجتماعية التقليدية من جهة أخرى (Quamar et al., 2023; Noria Research, 2024). لقد أظهر التحليل المقارن أن الإصلاحات التشريعية الأخيرة، وإن كانت تمثل خطوة براغماتية مهمة نحو الانفتاح، إلا أنها تظل انتقائية ومحدودة،

وتعكس استراتيجية حذرة تهدف إلى إدارة التحول بدلاً من إحداث قطيعة جذرية مع الماضي (Ali & Cochrane, 2024; Bartoszewicz, 2024).

إن الانتقال من مواطنة الدم إلى مواطنة القيمة قد يخدم الأهداف الاقتصادية قصيرة المدى، ولكنه يثير في الوقت ذاته تساؤلات عميقة حول مستقبل العقد الاجتماعي، والعدالة، والتماسك المجتمعي في المنطقة (Kırşanlı, 2024; Noria Research, 2024). إن المساهمة النظرية لهذه الورقة تكمن في تقديمها إطارًا تحليليًا يربط بين ثلاثة مفاهيم أساسية: المواطنة الريعية، وهيمنة حق الدم الأبوي، والتأثير المحدود للقانون الدولي. من خلال هذا الإطار، يمكن فهم لماذا اتخذت الإصلاحات هذا الشكل النخبوي، ولماذا لا تزال القضايا الهيكلية، مثل التمييز بين الجنسين ووضع المقيمين لفترات طويلة، عالقة دون حلول جذرية.

بناءً على هذا التحليل، توصي الدراسة بضرورة تبني رؤية أكثر شمولية لمستقبل المواطنة في الخليج، تتجاوز المنظور الاقتصادي الضيق. يجب على صناع السياسات التفكير في مسارات أكثر شفافية وشمولاً للإقامة والتجنيس، تعالج بشكل مباشر القضايا العالقة، وتحديدًا تعديل القوانين بما يضمن المساواة الكاملة للمرأة في حق منح الجنسية، وإيجاد حلول عادلة ودائمة لقضية عديمي الجنسية. إن بناء اقتصادات مستدامة ومجتمعات متماسكة في حقبة ما بعد النفط يتطلب ليس فقط استقطاب الكفاءات العالمية، بل أيضًا ترسيخ مبادئ المواطنة المتساوية والشاملة لجميع مكونات المجتمع.

6 . المراجع

1. Ali, A., & Cochrane, L. (2024). Residency and citizenship in the Gulf: Recent policy changesAlkhayat, L. S. (2024). A study of university students' attitudes towards stateless kids' rights in Kuwait. Cogent Education, 11(1), Article 2312732. https://doi.org/10.1080/2331186X.2024.2312732
2. Ali, A., & Cochrane, L. (2024). Residency and citizenship in the Gulf: Recent policy changes and future implications for the region. Comparative Migration Studies, 12(16), Article 376. https://doi.org/10.1186/s40878-024-00376-1
3. Al-Rasbi, T. (2024). Women and nationality laws in the GCC states: Gender discrimination and violation of constitutional rights. International Journal of Law and Society, 7(1), 45-62. https://doi.org/10.11648/j.ijls.20240701.15
4. Al-Saai, N. (2025). Navigating personal law in the Gulf: A sociolegal analysis of nationality and family law in Qatar and select GCC jurisdictions [Doctoral dissertation, SOAS University of London]. SOAS Research Online. https://soas-repository.worktribe.com/output/506022
5. Bartoszewicz, M. G. (2024). Migration policy in the Gulf: A comparative analysis of labour law reforms in Kuwait and Qatar. The Journal of North African Studies. Advance online publication. https://doi.org/10.1080/21534764.2024.2472613
6. Bauböck, R. (2018). Democratic inclusion: A pluralist theory of citizenship. In R. Bauböck (Ed.), Democratic inclusion (pp. 3-102). Manchester University Press.
7. Beaugrand, C. (2020). The Middle East and North Africa and the global trend towards dual citizenship. Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée, 147, 21-42. https://doi.org/10.4000/remmm.13486
8. Brandeis University. (2024). Golden passports and golden visas in the Gulf. Crown Center for Middle East Studies. https://www.brandeis.edu/crown/publications/middle-east-briefs/meb163.html
9. Burmeister-Rudolph, M. (2024). Informal representation and migrant-led civil society organizations in the GCC region. Comparative Migration Studies, 12(1), Article 417. https://doi.org/10.1186/s40878-024-00417-9
10. ECDHR (European Centre for Democracy and Human Rights). (2024, July 29). Gender discrimination in the GCC country's citizenship nationality laws. https://www.ecdhr.org/gender-discrimination-in-the-gcc-countrys-citizenship-nationality-laws/
11. Equal Nationality Rights. (2024). The impact of women's unequal nationality rights on sustainable development in the MENA region. https://www.equalnationalityrights.org/resources/the-impact-of-womens-unequal-nationality-rights-on-sustainable-development-in-the-mena-region/
12. ESCWA (United Nations Economic and Social Commission for Western Asia). (2024). A gender snapshot of the Arab region 2024. https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/gender-snapshot-arab-region-2024-english.pdf
13. Fisher, B. L. (2016). Gender discrimination and statelessness in the Gulf Cooperation Council states. Michigan Journal of Gender & Law, 23(1), 1-48. https://doi.org/10.36641/mjgl.23.1.gender
14. GLOBALCIT. (2024). The global state of citizenship. Global Citizenship Observatory. https://globalgovernanceprogramme.eui.eu/wp-content/uploads/2024/06/The-Global-State-of-Citizenship.pdf
15. Gulf Migration. (2020). Explaining the demographic imbalance in the Gulf states. Gulf Research Center. https://gulfmigration.grc.net/explaining-the-demographic-imbalance-in-the-gulf-states/
16. Juss, S. S. (1994). Nationality law, sovereignty, and the doctrine of exclusive domestic jurisdiction. Florida Journal of International Law, 6(2), 219-251. https://scholarship.law.ufl.edu/fjil/vol6/iss2/2

17. Kanchana, R. (2019). How do Muslim states treat their outsiders? Is Islamic practice of naturalisation synonymous with jus sanguinis? In A. Ennaji & A. Belhaj (Eds.), Migration and Islamic ethics: Issues of residence, naturalization and citizenship (pp. 141-168). Brill. https://doi.org/10.1163/9789004417342_008
18. Kinninmont, J. (2013). Citizenship in the Gulf. Chatham House. https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/public/Research/Middle%20East/0313_pp_kinninmont.pdf
19. Kırşanlı, F. (2024). Good governance, democracy, and economic resilience in the Gulf region: A post-pandemic analysis. SSRN Electronic Journal. https://doi.org/10.2139/ssrn.4850644
20. Longva, A. N. (2000). Citizenship in the Gulf states: Conceptualization and practice. In N. A. Butenschon, U. Davis, & M. Hassassian (Eds.), Citizenship and the state in the Middle East: Approaches and applications (pp. 179-201). Syracuse University Press.
21. Mondaq. (2024, October 2). Saudi citizenship and residency in 2025: Understand the rules and opportunities. https://www.mondaq.com/saudiarabia/work-visas/1685300/saudi-citizenship-and-residency-in-2025-understand-the-rules-and-opportunities
22. Noria Research. (2024, March 26). Citizenship rent and GCC development models: A regional comparison. https://noria-research.com/mena/citizenship-rent-and-gcc-development-models-a-regional-comparison/
23. OHCHR (Office of the High Commissioner for Human Rights). (n.d.). The right to a nationality. United Nations. https://www.ohchr.org/en/nationality-and-statelessness
24. Quamar, M., Hameed, S., & Kumaraswamy, P. (Eds.). (2023). Persian Gulf 2023. Springer. https://doi.org/10.1007/978-981-99-6380-5
25. Rabuffetti, F. (2024). Affect, citizenship, statelessness and the Kuwaiti Bidoon. Citizenship Studies. Advance online publication. https://doi.org/10.1080/13621025.2024.2475834
26. UN Peacemaker. (2010). Fact sheet: Nationality laws in the Arab world. United Nations. https://peacemaker.un.org/sites/default/files/document/files/2022/07/factsheetonnationalitylawsinarabworld2010.pdf
27. UN Women. (2024). Arab states: Women count data hub. https://data.unwomen.org/sites/default/files/documents/Women%20Count/Women_Count_Arab_States.pdf